على أبواب قمة بغداد :

وحدة الموقف الفلسطيني على أساس وثيقة طرابلس ضرورة لقلب موازين القوى

المطلوب الاتفاق على إقامة الجبهة الشمالية بين سوريا والعراق والثورة الفلسطينية

بعد عملية اختيار دقيقة ، وجلسات مطولة ، حدد السادات اسماء ومهمات الوفد المصري المتوجه الى واشنطن ، ليلتقي هناك بالوفد الصهيوني المفاوض بشأن التفسير العملي لبنود اتفاقيتي كامب ديفيد . ومن الواضح ان « صراعا » سيدور بين الوفدين ، فهذا ما تؤقعه وهيأ له كل من بيغن والسادات ، لكنه « صراع » من النوع الهادىء ، والذي لن يتجاوز الابتزاز الاعلامي ، والضغط السياسي . لان الطرفين محكومان بموادّ الاتفاقيتين من جهة ، والحرص الامريكي على انجاح التنفيذ العملي لهما من جهة اخرى ، وبعد ان اعلن مسؤول اميركي ان نصوص المعاهدة اصبحت جاهزة تقريبا ...

في الوقت ذاته يتفجر صراع من نوع اخر ، وافق اخر ، لكنه على الساحة نفسها ، ويمس الاطراف الحاضرة في محادثات واشنطن يبدأ ويأخذ اشكال رفض متفاوتة لما سوف يبحثه اولئك في واشنطن . يبدأ ذلك الرفض من اناس شاركوا في كمب ديفيد ، لكنهم اكتشفوا ـ من خلال الصيغ وتطبيقاتها العملية ـ ان محصلة الاتفاق والموجه الرئيسي له ، قد جاء في صالح « اسرائيل » والامبريالية الامريكية ، وهذا جعل البعض يقدم استقالته مثل الجمسي ، وادى في احيان اخرى الى اجبار السادات على ازاحته .

في مصر ...
ظواهر تستحق الوقوف

ويتنامى هذا الرفض ليوقظ شعور الاستياء وعدم القبول في اوساط كانت تقف سياسيا الى يمين السادات . ففي مطلع هذا الشهر وجهت اربع شخصيات مصرية شاركت في حركة الضباط الاحرار عام ١٩٥٢ في مصر ، مذكرة احتجاج للسادات تسجل فيها استياءها مما تم ورفضها للاتفاقات التي وقعها السادات في كامب ديفيد .

وقد اكدت المذكرة التي وقعها عبد اللطيف البغدادي ـ وزكريا محيي الدين ـ وحسين الشافعي ـ وكمال الدين حسين ، ان الاتفاقية الثانية هي « موافقة شبه كاملة .. على اهداف مشروع بيغن » وفي هذا المجال لا تختلف ـ حسبما تذكره المذكرة ـ الاتفاقية الثانية عن الاولى .

ان هذا الموقف ، اذا اضيفت له ، مواقف الاخوان المسلمين الرافضة للاتفاقية ، واستقالات الجمسي والاخرين ، والتغييرات الوزارية التي اقدم عليها السادات ، ليطلق على الوزارة الجديدة اسم « وزارة السلام » سنجد انفسنا امام ظاهرة رفض عامة داخلية تشمل قوى يسارية ويمينية ، لا بد وان تتفاعل بشكل ما مع الظواهر الاخرى ، وتلعب دورها في التحركات السياسية داخل مصر خلال مراحل تنفيذ الاتفاقات .

يزيد من حرج السادات ، ويضاعف من حدة ازمته السياسية على الصعيد الداخلي ، تردي الاوضاع الاقتصادية ، وانعكاساتها العميقة على الاوضاع الاجتماعية . ففي تقرير اصدره الصندوق العربي للنقد ، الذي اعلن اول ميزان لمدفوعات القروض والمساعدات . جاء في التقرير « ان اول المستفيدين هي مصر المعروفة بمشكلاتها على الصعيد الاقتصادي . فقد اقترضت مصر ما يزيد على ١٧،٥ مليون دولار خلال السنوات الثلاثة الماضية وبفائدة تراوحت بين ٣،٧٥ بالمئة ـ ٤،٧٥ بالمئة .

« ... لكن ذلك لم يوقف مخاوف مصر التي لن تبدأ قناة السويس الموسعة الا بعد ١٩٨٠ في المساهمة في تسديد العجز الناجم من الديون » .

وحسب النهج الساداتي ، فان الحل لتسديد العجز ، والديون هو اصدار المزيد من قوانين « الانفتاح » لاغراء الاحتكارات .

ان هذا يعني فيما يعني ان محاولات الامبريالية الاميركية والرجعية العربية لمساندة السادات عبر القروض والمشاريع المشتركة لن تحل ازمة مصر الاقتصادية التي زادت سياسة السادات الانفتاحية حدتها وجعلت من الاغلبية الساحقة لجماهير مصر تفتقد حتى الرغيف . فالقروض والاستثمارات التي تدفقت على مصر تذهب في مجاري محددة مقصورة على البرجوازية وفئة محدودة جدا من المقاولين المرتبطين بالسادات . وكذلك بالنسبة لما قد يأتي مستقبلا .

تفاعل العوامل الداخلية

ان بروز تناقض داخل معسكر السادات نفسه اي داخل معسكر زيارة الخيانة للقدس المحتلة سيخلق جوا جديدا تلتف من خلاله قوى يمينية معارضة لخطوات السادات الاخيرة في كامب ديفيد لتشكل عاملا متفاعلا مع بقية العوامل الاكثر جذرية وفاعلية . فالمناهضة الشعبية لخطوات السادات الخيانية والاوضاع الاقتصادية المتدهورة عاملان اساسيان سيخلقان عبر تراكماتهما وضعا جاهزا للانتفاض على نظام السادات وخطواته .

ومن الطبيعي والعلمي ان نتوقع نمو هذين العاملين والعامل الهامشي الاخر (تناقض السلطة) عبر تفاعلهم مع المواقف العربية التي قد تشكل طرفا موضوعيا تستطيع الحركة الوطنية في مصر ، من خلاله ، ان تجند الجماهير وبعض اطارات القوات المسلحة للاطاحة بالسادات .

والمقصود بالموقف العربي ، الموقف الذي تبنته قوى جبهة الصمود والتصدي في مؤتمرها الاول والثاني والموقف الذي سجلته في مؤتمرها الثالث الذي عقد في دمشق اثر توقيع السادات على اتفاقات كامب ديفيد .

اذ شكلت هذه المواقف بالرغم من عدم تحديد جبهة الصمود نهجا منسلخا تماما عن نهج التسوية الذي ساد منذ نهاية حرب تشرين علامة فارزة بارزة في ظل خيانات السادات المتتالية بين الموقف الوطني والموقف اللاوطني . وحملت تلك المواقف في احشائها امكانية التطوير والتقدم وشروط هذا التطوير .

فقد بدا واضحا انه ما لم تشارك العراق بزخمها وقدراتها وموقفها السياسي في جبهة الصمود والتصدي فستبقى هذه الجبهة أسيرة العجز في القدرة على الفعل الحقيقي لمواجهة نهج السادات والتصدي لخطواته الخيانية وبذلك اصبح ذلك شرطا من شروط تطوير موقف جبهة الصمود والتصدي .

كما بدا واضحا انه ما لم تفكر جبهة الصمود والتصدي باقامة جبهة عسكرية شمالية تضم العراق وسوريا والثورة الفلسطينية فان قدرتها على سد الفراغ الذي احدثه غياب قوة مصر العسكرية ستكون شبه معدومة .

وبذلك اصبح هذا الامر شرطا اخر من شروط تطوير موقف جبهة الصمود والتصدي .

من مؤتمر دمشق
الى مؤتمر بغداد

ولقد اخذت هذه الحقائق والشروط قسما لا بأس به من النقاش والحوار الذي دار في مؤتمر القمة الثالث الذي عقد في دمشق في العشرين من ايلول المنصرم . لا بل كادت هذه النقاشات ووجهات النظر المتباينة حول الشروط المذكورة ان تدفع بالمؤتمر الى طريق مسدود .

الا ان تسليم الجميع بصحة الشرطين واساسيتهما لتطوير الجبهة من ناحية ولايجاد الاساس المادي للصمود في وجه العدو من ناحية ثانية جعل الجهود تتركز من اجل تحقيقهما . فكانت رسالة الرئيس الاسد للرئيس احمد حسن البكر والتي سبقتها رسالة الرئيس علي ناصر محمد للرئيس احمد حسن البكر والتي حملت للرئيس العراقي حصيلة ما دار في مؤتمر قمة الصمود الثالث ورغبة المؤتمرين في ايجاد القواسم المشتركة مع العراق .

واصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بيانا سياسيا هاما اثر اجتماعات مطولة ضمت القيادتين القطرية والقومية ومجلس قيادة الثورة في العراق دعت فيه لاعتبار الساحتين العراقية والسورية ساحة مواجهة واحدة ودعت فيه لاقامة جبهة شمالية تضمهما والثورة الفلسطينية لمواجهة العدو الصهيوني في ظل غياب الجبهة المصرية .

كما شمل البيان دعوة لعقد مؤتمر قمة عربي شامل يضم الجميع لاتخاذ قرارات بصدد خطوات السادات التي ارتكبها في كامب ديفيد .

ولقد جاء بيان مجلس قيادة الثورة ليضع فوزا امكانية تحقيق الشرطين المذكورين على مرأى من قوى الصمود والتصدي وليضع فوزا ما كانت تنادي به القوى التقدمية العربية على مرأى منها وهو . اشراك العراق مع سوريا والمقاومة الفلسطينية لاقامة جبهة شمالية تعد العدة لاستمرار النضال من اجل تحرير الارض العربية المحتلة وفلسطين .

ولا شك ان الافاق التي فتحها البيان العراقي والموقف الايجابي الذي اتخذته سوريا افاق كبيرة وهامة اذ انها تحمل امكانية اقامة قلعة صمود حقيقية في المنطقة ترتكز عليها الثورة الفلسطينية لتصعيد نضالها ضد العدو الصهيوني وتخوض من خلالها الجماهير العربية معركتها الطويلة ضد العدو الصهيوني لتحرير فلسطين .

ان اقامة هذه الجبهة الشمالية المسنودة من قوى الصمود سيعدل موازين القوى في المنطقة وسيضع العدو الصهيوني امام جبهة رفض لما وقعه السادات وكذلك فان تطوير الموقف الى موقف رفض التسويات المطروحة سيجعل من عملية تغيير موازين القوى عملية مرتبطة بأفق التحرير الحقيقي وليس بافق نمط او شكل جديد لتسوية وادارة عملية التغيير هذه ستكون مرهونة بموقف القوى المشاركة في الجبهة الشمالية وعلى رأسها الثورة الفلسطينية التي عطلت قيادتها حتى الان امكانية الدفع بالموقف السياسي العربي نحو افاق التصميم على خوض معركة التحرير .

ولا شك ان اعتماد الثورة لاتفاق طرابلس سيجذر موقف جبهة الصمود وسيضع العامل الثوري الفلسطيني على الطريق الصحيح مرة اخرى وسيجعل من دعم الجبهة الشمالية لنضال الشعب الفلسطيني دعما يصب في طريق تحرير كامل التراب الفلسطيني .

لا شك ان قمة بغداد ستكون مجالا لصراع وتناقض سياسي واسع . ولكن ما يهم القوى التقدمية العربية من هذا الصراع هو التالي :

اولا : ان تخرج دول الصمود والتصدي موحدة الرأي ومتكاتفة الجهد مع العراق للقيام بدورها التاريخي في هذه المرحلة العصيبة . اذ لا يؤمل التقدميون العرب الا على هذه الدول ويرون في الانظمة الرجعية المرتمين في احضان الامبريالية سندا للسادات ولكارتر وليس لمن يريد الصمود والتصدي .

ثانيا : ان تخرج سوريا والعراق والثورة الفلسطينية متفقين على برنامج عمل لاقامة الجبهة الشمالية المقاتلة .

ثالثا : ان تخرج دول الصمود والتصدي مع العراق بموقف ضاغط لتوحيد الثورة الفلسطينية على اساس اتفاق طرابلس الذي ينص على اللاءات الثلاث : لا صلح ـ لا اعتراف ـ لا تفاوض مع العدو الصهيوني .

بذلك يكون المؤتمر قد انجز الكثير وبدأ على الطريق السليم وبذلك سيكون العامل العربي اقدر على الاسهام بخلق ظروف موضوعية جديدة تسهل على الحركة الوطنية في مصر تعبئة الجماهير ضد نظام السادات وتهيئتها للانتفاض عليه من اجل اعادة مصر للجبهة العربية . وبذلك تتفاعل العوامل الداخلية في مصر مع العوامل الخارجية لتشكل قوة فاعلة تحطم النظام الساداتي .

كامب ديفيد واقتصاد مصر

● اعلن سمحا ايرليخ وزير مالية الكيان الصهيوني ان اتفاق كامب ديفيد سيحقق « لاسرائيل » ومصر الاستقلال الاقتصادي !

وفي نفس المضمار صرح اسحاق مودعي (وزير الطاقة لدى الكيان الصهيوني) ان « اسرائيل » تستطيع ان تصدر لمصر المواد الكيمياوية والادوية والالات وان تقدم خبراتها في مجال الري والمواصلات وصيانة الطائرات .

واعلن مودعي عن رغبته في ان يستمر الكيان الصهيوني بنهب نفط سيناء حتى بعد الانسحاب المزعوم منها حيث قال انه يأمل ان توافق مصر على مد خط انابيب من حقول الطور في سيناء الى « اسرائيل » .

وعلى عكس وزير المالية الصهيوني الذي يعد ان اتفاقية معسكر داوود ستحقق الاستقلال الاقتصادي « لاسرائيل » ومصر ، ابدى مودعي شكوكه في ان يتمكن اتفاق معسكر داوود من حل مشاكل مصر الاقتصادية اذ قال ان الانتاج القومي المصري لا يزيد الا ١٠ بالمئة فقط عن الانتاج القومي « الاسرائيلي » في حين ان عدد سكان مصر يبلغ ٤٠ مليون نسمة مقابل ٣ ملايين نسمة في « اسرائيل » .. وابدى الوزير الصهيوني تخوفه من ان تغمر الايدي العاملة الرخيصة « اسرائيل » وتنبأ بأن تصبح « اسرائيل » مركزا ماليا مهما في الشرق الاوسط . والجدير بالملاحظة انه يبقى اقتصاد مصر ما يساوي ٤٠ مليار دولار حتى يتمكن من سد العجز .

العدو يرحب بالتغييرات في القاهرة

□ في الاستعراض العسكري الذي اقامه السادات في الاسماعيلية لتغطية استسلامه في « كامب ديفيد » ، لاحظ المراقبون ان مدافع الدبابات لم تعد توجه ناحية فلسطين المحتلة، ربما كاشارة اضافية الى تأكيد السادات ان جيشه لم يعد مهمته القتال ضد العدو الصهيوني ، واعتبرت احدى الاسبوعيات الاميركية ان تغيير الجمسي بوزير « الدفاع » الجديد كمال حسن علي ، وتغيير اتجاه المدافع، تعبير عن رغبة السادات في تحويل قواته القتالية الى « جيش للتنمية » . واستغربت الصحيفة التخلص من الجمسي الذي وصفته بانه مؤيد متحمس لاتفاقيات « كامب ديفيد » وفسرت ذلك بانه اجراء احترازي خوفا من تورطه في انقلاب ضد السادات .

من جهة اخرى مدح بيغال يادين ، نائب مناحيم بيغن ، اختيار مصطفى خليل لرئاسة الحكومة المصرية الجديدة .

وقال « ان اختيار السادات له كرئيس للوزراء يظهر برأيي ودون اي شك ، ان السادات وزملاءه قد قرروا نهائيا التوجه نحو السلام »!

■■■

من هو رئيس الأركان المصري الجديد ؟

□ نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » الاميركية تقريرا لمراسلها في القاهرة كريستوفر رين ، حول التغييرات الوزارية التي اجراها الرئيس المصري بعد عودته من قمة كامب ديفيد . وقد ورد في التقرير ان رئيس الاركان الجديد احمد بدوي كان قد اودع السجن لفترة وجيزة خلال عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر . والمعروف ان احمد بدوي كان قائدا للجيش المصري الثالث خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية في اكتوبر ١٩٧٣ ، لكن المراسل رين لم يذكر في تقريره ، السبب الذي من اجله اعتقل بدوي . فمن هو رئيس الاركان المصري الجديد غير كونه كان اختيار السادات لتسلم قيادة الاركان في جيش يتم تقليصه ، وباشراف « وزارة الحربية» سابقا ، ووزارة الدفاع حاليا ، تمهيدا لعهد « السلام » بين النظام المصري والعدو الصهيوني ...